

لا تنفذ الوكالة إلا إذا صدرت من القناة الرسمية. في المملكة العربية السعودية تتيح خدمة «إصدار وكالة» إصدار الوكالة إلكترونياً عبر منصة ناجز من غير زيارة كتابة العدل. ومدة الوكالة الإلكترونية لا تتجاوز سنة، ويجوز لأي طرف من أطرافها أن يفسخ نفسه منها جزئياً عبر ناجز أو تطبيق ناجز، وتنفسخ آلياً عند وفاة أحد أطرافها. [1] صيغوا النص هنا ثم أصدره عبر ناجز. وفي أبوظبي يتولى الكاتب العدل لدى دائرة القضاء توثيق المحررات، وللدائرة مكتب لخدمات التوثيق باللغة الإنجليزية. [5] وتحققوا من الكاتب العدل في الإمارة التي سٌستعمل فيها الوكالة. وتنشر وزارة العدل الإماراتية صفحة لنظام الكاتب العدل الإلكتروني. [6]

➔ إصدار وكالة: <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx>

➔ منصة ناجز: <https://najiz.sa/applications/landing>

➔ الكاتب العدل في أبوظبي: <https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/notarypublics.aspx>

➔ الكاتب العدل الإلكتروني: <https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx>

وكالة

مسودة وكالة عامة أو خاصة في دول الخليج: الأطراف، وبنود الصلاحيات، والقيود، والمدة، والعزل. وهي لا تغني عن الوكالة الصادرة من القناة الرسمية. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا الخيار الذي لا ينطبق.

البند (1): الأطراف

أنا [الموكل: الاسم، رقم الهوية، العنوان]، وأنا بكامل الأهلية، أوكل [الوكيل: الاسم، رقم الهوية، العنوان] ليقوم مقامي في حدود هذه الوكالة.

صفة الموكل: [أصالة عن نفسه / وكيل بموجب وكالة / مالك مؤسسة / ممثل شركة].

البند (2): نوع الوكالة

خيار – وكالة عامة: يباشر الوكيل التصرفات الآتية في حدود البند (3)، ما لم يُستثنَ تصرف في البند (4).

خيار – وكالة خاصة: تقتصر الوكالة على هذا التصرف: [صفوا التصرف أو المعاملة تحديداً].

البند (3): نطاق الصلاحيات

يمارس الوكيل الصلاحيات المؤشر عليها في الملحق (1) فقط، وفي الحدود المكتوبة قرين كل صلاحية.

البند (4): القيود والتصرفات المستثناة

لا يملك الوكيل: [الهبة / الإبراء / الصلح / التنازل عن حق / التصرف في عقار / الاقتراض / ما يُستثنى]. وكل ما لم يُذكر في البند (3) والملحق (1) فهو خارج الوكالة.

البند (5): حق توكيل الغير

خيار: لا يجوز للوكيل أن يوكل غيره.

خيار: يجوز للوكيل أن يوكل غيره في [حدود التوكيل]. ويبقى الوكيل مسؤولاً عن اختيار من يوكله.

البند (6): المدة والانتهاء

تسري هذه الوكالة من [التاريخ] حتى [التاريخ أو الواقعة]، ما لم تنته قبل ذلك بالعزل أو بالفسخ أو بالوفاة.

البند (7): العزل والفسخ

للموكل عزل الوكيل بإخطار مكتوب. وللوكيل أن يتنحى بإخطار مكتوب. ويُبلَّغ الطرف الآخر والغير الذي يتعامل مع الوكيل كلما أمكن ذلك.

البند (8): ملاحظة الاستعمال

هذه المسودة لضبط الصياغة. والوكالة المعمول بها هي الصادرة عبر ناجز أو لدى الكاتب العدل المختص. وإذا تعارض النص العربي والنص الإنجليزي فيعتمد النص العربي في المملكة.

الموكل: الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

الوكيل: الاسم [●] · الهوية [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

ما تقوله بطاقة خدمة «إصدار وكالة» في وزارة العدل. ولم يُقرأ نص نظام المعاملات المدنية من هذه الشبكة، فلا تُذكر أرقام مواد. [1][4]

البند	ما ورد في البطاقة
الإصدار	خدمة إلكترونية لإصدار الوكالة مباشرة دون زيارة كتابة العدل، عبر ناجز وبحساب النفاذ الوطني. [1]
المدة	مدة الوكالة الإلكترونية لا تتجاوز سنة. [1]
الفسخ	يجوز لأي طرف فسخ نفسه جزئياً إلكترونياً عبر البوابة أو التطبيق. [1]
الوفاة	تُفسخ الوكالة آلياً عند وفاة أحد أطرافها. [1]
الشكل	الوكالة إلكترونية، ولا تتطلب طباعتها أو ختمها أو التوقيع عليها ورقياً. [1]
صحيفة الدعوى	إذا كان مقدم الصحيفة وكيلًا، فيلزم وكالة سارية تتضمن بند المرافعة. [3]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

ما قرئ في صفحة الكاتب العدل لدى دائرة القضاء في أبوظبي. ولم تُقرأ صفحة الكاتب العدل الإلكتروني الاتحادية (أعادت الخادم خطأ)، فيبقى رابطها من غير وصف لإجراءاتها. [5][6]

البند	ما يُعمل به هنا
أبوظبي	الكاتب العدل هو من تعتمده دائرة القضاء أو ترخّصه لتوثيق المحررات العرفية، ويشمل الكاتب العدل والكاتب العدل الخاص والكاتب العدل الحكومي. [5]
قانون أبوظبي	تشير الصفحة إلى المادة (1) من القانون رقم (11) لسنة 2017 بشأن الكاتب العدل في إمارة أبوظبي: لا يؤثّق محرر يخالف القانون أو النظام العام، أو يدخل في اختصاص جهة أخرى، أو في محظورات الكاتب العدل. [5]
الإنجليزية	لدائرة القضاء مكتب لخدمات التوثيق باللغة الإنجليزية. [5]
ما لا يُذكر	لا تبين هذه الصفحة لغة الوكالة في الإمارات، ولا قواعد ترجمة الوكالة الأجنبية أو تصديقها.

الملحق (1): قائمة الصلاحيات

ضعوا «نعم» أمام ما تريدون إصداره، واكتبوا حده. أضيفوا صفًا لكل تصرف خاص.

الصلاحيّة	مشمولة	حدّها
المعاملات الحكومية	[نعم/لا]	[الجهة أو المعاملة]
البنوك	[نعم/لا]	[الحساب أو العملية]
المحاكم والمطالبات	[نعم/لا]	[الدعوى أو نوع المطالبة]
العقار	[نعم/لا]	[العين أو التصرف]
الشركات	[نعم/لا]	[الشركة أو التصرف]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محام بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محام مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محام مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محام مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-وكالة <https://www.qanu.ai/ar/> · آخر مراجعة: 17 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

- [1] وزارة العدل، خدمة «إصدار وكالة» الإلكترونية عبر منصة ناجز <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/pages/3472d517-7cb4-4cd5-a6bc-2abc9751eea3.aspx>
- [2] منصة ناجز، بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل <https://najiz.sa/applications/landing>
- [3] وزارة العدل، خدمة «صحيفة دعوى» الإلكترونية عبر منصة ناجز <https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/Pages/928b8f02-19a7-482b-ba0e-29a151d9a900.aspx>
- [4] بوابة الأنظمة بوزارة العدل، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ <https://laws.moj.gov.sa/ar/legislation/PBbHmywh1XMp-Kyv3NtQLg>
- [5] دائرة القضاء في أبوظبي، الكاتب العدل <https://www.adjd.gov.ae/EN/Pages/notarypublics.aspx>
- [6] وزارة العدل الإماراتية، نظام الكاتب العدل الإلكتروني <https://www.moj.gov.ae/en/services/esystems/e-notary.aspx>